سلطنة عمان .. نهضة شاملة وإنجازات محلية وخارجية

الرياض – واس

تحتفل سلطنة عمان اليوم الأربعاء ٦ صفر ١٤٣٧هـ الموافق ١٨ نوفمبر ٢٠١٥ م بالذكرى الخامسة والأربعين ليومها الوطني، حيث استطاعت السلطنة على مدى تلك السنوات من تحقيق نهضة شاملة وإنجازات على المستويين المحلي والخارجي.

فعلى الصعيد الداخلي أولت سلطنة عمان أهمية كبيرة للنشاطات الاقتصادية وعملت على بناء اقتصاد متين يعتمد على مصادر عديدة متنوعة تقوم خلالها السلطنة بدعم القطاع الخاص ورفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة وتطوير مرافق الخدمات واستكمال هياكل البنية الأساسية.

وحددت إستراتيجية التنمية طويلة المدى (١٩٩٦-٢٠٢٠م) إطارًا كليًا مستقرًا لاقتصاد السلطنة يوفر معدلات نمو مستهدفة للاقتصاد العماني ، وتحسنا محسوبا في نصيب الفرد من الدخل القومي، عبر تنويع مصادر الدخل القومي بزيادة إسهامات قطاعات الغاز الطبيعي والصناعة والسياحة، والحد من الاعتماد على النفط ، مع تنمية القطاع الخاص وتنشيط سياسات التخصيص وتحقيق تنمية متطورة للموارد البشرية وجذب المزيد من الاستثمارات في إطار تنمية مستدامة تحقق مزيداً من الاندماج في الاقتصاد العالمي ، والوفاء بمتطلبات العولمة وإجراءات منظمة التجارة العالمية التي انضمت إليها السلطنة منذ عدة سنوات.

وبالرغم من انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ منتصف العام الماضي ٢٠١٤م وبشكل كبير إلا أن حكومة سلطنة عمان وجهت بضرورة العمل على ضمان الحفاظ على مستويات الخدمات المقدمة للمواطنين خاصة في مجالات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي دون تأثر مع مواصلة العمل في المشروعات الكبيرة التي كان قد تم البدء فيها سواء في قطاعات السياحة أو الطرق والموانئ والمطارات أو فيما يتصل بالمشروع الضخم المتمثل في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والتي تضم مشروعات عديدة إنتاجية وخدمية وسياحية أبرزها الحوض الجاف ومصفاة النفط والميناء وذلك إيذانا بتحويلها إلى واحدة من ركائز جعل السلطنة مركزا لوجستيا إقليميا ودوليا حيويا في التجارة والنقل بين منطقة الخليج والعالم من حولها خاصة وان الموقع الاستراتيجي للسلطنة يساعد كثيرا على تحقيق ذلك ، كما أن تكامل شبكات الطرق البرية والموانئ والمناطق الاقتصادية في صحار وصور ومسندم وشبكة السكك الحديدية التي بدأ الإعداد لتنفيذها والمطارات التي يتم تطويرها في عدد من محافظات السلطنة جعلت السلطنة مركزا لوجستيا حيويا يتمتع بأفاق كبيرة خلال السنوات القادمة .

وفي الوقت الذي تبلورت فيه ملامح خطة التنمية الخمسية التاسعة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠) وهي آخر خطة تنمية خمسية ضمن استراتيجية عمان ٢٠٢٠ التي يتم تنفيذها منذ عام ١٩٩٦م فان حكومة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بدأت بالفعل في الإعداد لاستراتيجية التنمية العمانية ٢٠٤٠ حيث يقوم المجلس الأعلى للتخطيط واللجنة الرئيسية لاستراتيجية التنمية العمانية " عمان ٢٠٤٠ " بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى بالإعداد لها في ضوء التوجيهات السامية لجلالة السلطان قابوس بن سعيد .

كما أن البنك المركزي العماني أشار في تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٥ إلى وجود مؤشرات إيجابية لارتفاع معدل النمو الإجمالي الناتج المحلي في السلطنة هذا العام إلى ٤ر٦٢ ٪ وكان العام الماضي حتى ٢ر٩٥ ٪ وفق توقعات صندوق النقد الدولي .. كما أكد البنك على أن الوضع المالي الكلي للسلطنة مريح خاصة في ظل مواصلة سياسات تنويع مصادر الدخل وانخفاض معدل التضخم في السلطنة وكفاية الاحتياطيات المالية من العملات الأجنبية واستقرار النظام المالي الكلي للسلطنة .

وسعت الموازنة العامة لسلطنة عمان لعام ٢٠١٤ م إلى تحقيق التوازن بن الإيرادات والإنفاق وتوفير المزيد من فرص العمل أمام المواطنين وإعطاء اهتمام أكبر للتعليم والتدريب والمحافظة على معدل التضخمُ بنفس مستوياته لعام ٢٠١٢م والاستمرار في التنويع الاقتصادي ، ودعم القطاعات الإنتاجية غير النفطية بما يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد وتوفير فرص العمل واستكمال تنفيذ مشروعات البنية الأساسية كالمطارات والموانئ والطرق .

وأولت السلطنة البعد الاجتماعي أهمية خاصة بما يتوافق مع متطلبات هذه المرحلة من مسيرة التنمية وتطلعات المجتمع من خلال تعزيز الإنفاق على التعليم والتدريب والتوظيف والصحة والإسكان والمياه وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين ، وتلبية لهذه الأهداف بالإضافة إلى الالتزامات الإضافية المترتبة على القرارات المالية التي اتخذتها حكومة سلطنة عمان خلال عام ٢٠١٣م لتحسين الأوضاع والمستوى المعيشي للمواطنين حيث رفعت السلطنة تقديراتها لحجم الإنفاق المتوقع في الخطة الخمسية الثامنة (٢٠١١-٢٠١٥) ليبلغ ٥٨ مليار ريال عماني بنسبة ٣٥٪ مقابل ٤٣ مليار ريال عمانيٍ المقدر بداية الخطة .

وأولتٍ الحكومة اهتماما كبيرا بقطاع التجارة لجعله واحدا من أهم أركان الاقتصاد العماني واستثمار رئيسية أحدها لصناعات البتروكيماوية والنفطية، الموقع الجغرافي المتميز لجعل السلطنة مركزاً حيويا للتجارة والتنقل البحري بين منطقة الخليج ومناطق العالم الأخرى.

وتهدف الخطة التنموية الخمسية الثامنة (٢٠١١ . ٢٠١٥) في السلطنة إلى زيادة إسهامات قطاع التجارة في الاقتصاد الوطني من خلال زيادة مساهمة قيمته المضافة في الناتج المحلي الإجمالي في ضوء الزيادة المتوقعة في تدفق السلع القابلة للتبادل التجاري من الإنتاج المحلي والواردات.

كما تتضمن الخطة تنفيذ عدد من المشروعات في قطاع الموانئ البحرية منها استكمال البنية الأساسية وأرصفة المواد السائلة والسائبة والأعمال المرتبطة بها وإنشاء موانئ وتسهيلات للعبارات السريعة في صلالة، وحاسك، والشويمية، والحلانيات، وشنه، ومصيرة بتكلفة ٦٣ مليون ريال عُماني، وتنفيذ مرفأ بحري مع شبكة طرق ورصيف عائم بجزر الحلانيات بمحافظة ظفار بتكلفة ٣٩ مليون ريال عُماني .

ويعد ميناء السلطان قابوس من أهم الموانئ في السلطنة ، وقد تقرر في ١٦ يوليو ٢٠١١م، بناء على توجيهات السلطان قابوس تحويله من ميناء تجاري إلى ميناء سياحي بالكامل ونقل أنشطة الاستيراد والتصدير التجارية (البضائع العامة والحاويات) إلى ميناء صحار الصناعي ، ويحظى ميناء صلالة بأهمية كبيرة نظرا لقربه من مسار الخطوط الملاحية للتجارة العالمية الأمر الذي يمكن معه استغلال الفرص التي يتيحها هذا الموقع لتعزيز المكانة التجارية للسلطنة، كما يعد أحد الموانئ الرئيسية لتبادل الحاويات.

كما يعد ميناء صحار الصناعي من المشروعات الحيوية التي تخدم التجارة والصناعة ويرتبط بمشروعات ضخمة تعتمد على النفط والغاز ، ويتألف الميناء من ٢١ رصيفا تتراوح أعماقها بين ١٦ مترا و٢٥ مترا ومجموع أطوالها ٦٢٧٠ مترا، وبطاقة استيعابية حالية تصل إلى ٣ ملايين حاوية سنويا، إضافة إلى إمكانية التوسع مستقبلا لتصل الطاقة الاستيعابية للميناء إلى ما يقارب ٦ ملايين حاوية سنويا .

وقد تم خلال عام ٢٠١٠م إنجاز المشاريع المرتبطة بالحركة المرورية من الميناء وإليه كالجسور المؤقتة والطرق الفرعية المرتبطة بها، كما تم الانتهاء من تنفيذ مشروع الجسر العلوي بمنطقة الحد والطريق المؤدي من الميناء إلى مصهر الألمنيوم والطرق السريعة المؤدية إلى الميناء،وتدير الميناء شركة ميناء صحار الصناعي وفقا لاتفاقية امتياز تنتهي في عام ٢٠٤٣م وتتوزع أسهم الشركة مناصفة بين حكومة السلطنة وإدارة ميناء روتردام الهولندي، ويضم ميناء صحار الصناعي العديد من الصناعات عبر أربعة مجمعات الأول للصناعات البتروكيماوية والنفطية، والثاني للصناعات المعدنية كالحديد والألمنيوم، والثالث للصناعات اللوجستية، والرابع لخدمات الكهرباء والمياه والغاز، ومن بين أبرز المشروعات التي يضمها الميناء: مصفاة صحار، والشركة العُمانية للعطريات البتروكيميائية، وعُمان للبولي بروبيلين، وشركة صحار العالمية لصناعة اليوريا والكيماويات، وعُمان للميثانول، وصحار ألمنيوم، وشركة فالي عُمان لتكوير خام الحديد، وشركة شديد للحديد والصلب.

ونالت سياسات السلطنة الاقتصادية خلال عامي ٢٠١٢و ٢٠١٣م ثناءا دوليا ، عكس ما تتمتع به من بنية أساسية جيدة واستقرار في الاقتصاد الكلي ومستوى الرعاية الصحية والتعليم ، فقد حصلت السلطنة على المركز ٨٩ عالميا في مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١١ الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونشره على موقعه الالكتروني ، حيث حصلت السلطنة على ٧٠٥ بالمائة نقطة ، وصنفت السلطنة ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة وجاءت عربيا في المركز الثامن ، وصدر تقرير عام ٢٠١١تحت عنوان "الاستدامة والإنصاف .. مستقبل أفضل للجميع" حصلت السلطنة بموجبه على المركز ال (٢٨) دوليا في تقرير الحرية الاقتصادية للعام ٢٠١١م لتصنف بذلك ضمن أفضل ثلاثين دولة تتمتع بالحرية الاقتصادية على مستوى العالم جاء ذلك خلال تدشين معهد (فريزر للبحوث) لتقرير الحرية الاقتصادية الذي يصدر سنويا بالتعاون مع العديد من مؤسسات البحوث الدولية المستقلة حول العالم .

وحققت السلطنة أيضا المركز الرابع عربيا والمركز ٣٢ عالميا لعام ٢٠١١ في مختلف المعايير التي تندرج تحت مؤشر التنافسية مُتقدمة بذلك على اقتصاديات دول مثل البرازيل والهند و روسيا إضافة إلى اقتصاديات دول أوروبية مثل أسبانيا وإيطاليا وبولندا.

وقد حازت السلطنة على المرتبة (١٦) عالمياً في مؤشر الإطار المؤسسي كما حققت المركز(٣) عالميا في المناخ الاقتصادي العام والمرتبة (٢٨) في البنية الأساسية ، فيما حصلت على المرتبة (٢٣) فيما يتعلق بكفاءة الأسواق ، و حققت مركزا متقدما في الجاهزية التقنية .

وتعد كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والهند وإيران وقطر وليبيا والصومال والصين وكوريا الجنوبية واليابان وألمانيا والولايات المتحدة أهم الشركاء التجاريين للسلطنة حيث تتجه المنتجات العمانية إلى أسواق أكثر من مائة دولة على امتداد العالم.

ونجحت السلطنة في قطع شوط كبير فى مجال التصنيع نتيجة الاهتمام الذي أولته لهذا المجال حيث أنشأت مناطق صناعية متعددة مثل منطقة الرسيل الصناعية وصحار ونزوى وريسوت.

و يعد قطاع الصناعة في السلطنة ركيزة مهمة من ركائز إستراتيجية التمنية طويلة المدى (٢٠٠٦ – ٢٠٢٠م) ، وأحد أهم القطاعات الداعمة للاقتصاد الوطني والمؤهلة لتكون بديلاً حقيقياً للموارد النفطية في تحقيق الدخل للبلاد ، كما يسهم في سد جانب كبير من الاحتياجات السلعية للمجتمع العماني وتوفير فرص العمل .

وتسعى السلطنة إلى رفع مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي للبلاد إلى ١٥٪ بحلول عام ٢٠٢٠م وتتراوح نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة حالياً بين ٩٪ و١٠٪ وقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي للصناعات التحويلية من ٢,٤ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٠م إلى حوالي ٣,٣ مليار ريال عماني في فبراير عام ٢٠١٤م ، وتتمثل الأهداف الرئيسية لقطاع الصناعة لخطة التنمية الخمسية الثامنة في تحقيق متوسط معدل نمو سنوي في الناتج المحلي لقطاع الصناعات التحويلية قدره ١٨٪ وتحقيق معدل نمو سنوي في صادرات تلك الصناعات بنسبة ٢٩,٣٪ ، تجدر الإشارة إلى انه يبلغ عدد الشركات العاملة بالمناطق الصناعية اكثر من ١٠٠٠ شركة فيما يبلغ حجم الاستثمار أكثر من ٤ مليار ريال عماني ، وساهمت المناطق الصناعية الست بسلطنة عمان في توفير فرص عمل تزيد على ٢٥ ألف فرصة بلغت نسبة التعمين فيها ٤٢٪ .

وتمثل المنطقة الاقتصادية والحرة بسلطنة عمان بمنطقة الدقم إضافة جديدة للاقتصاد الوطني العماني من خلال المشاريع الضخمة التي ستحويها إذ تضم مرافق اقتصادية وخدمية متعددة منها ميناء تجاري وحوض جاف لإصلاح السفن وميناء للصيد ومناطق سياحية ولوجستية ومدينة حديثة إضافة إلى مطار دولي وطرق وسكك حديدية ، تجدر الإشارة إلى أن سلطنة عمان بدأت في عام ٢٠١١ مرحلة جديدة في تأسيس المناطق الحرة من خلال أنشاء هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والتي تأسست بموجب مرسوم سلطاني صادر في ٢٦ أكتوبر ٢٠١١م .

وفي مجال قطاع النفط ، توجد بالسلطنة مصفاتان للنفط الخام الأولى هي مصافاة ميناء الفحل والذي يبلغ إنتاجها ١٠٦ آلاف برميل يومياً والثانية صحار والتي يبلغ إنتاجها ١١٦ ألف برميل يومياً .

فقد بلغ إنتاج المصافي والصناعات البترولية بالسلطنة حتى نهاية سبتمبر ٢٠١٥م (٦٢) مليونا و(٧٧٢) ألفا و(٨٠٠) برميل بارتفاع ما نسبته (١ر٢ بالمائة) مقارنة بنفس الفترة من العام ٢٠١٤م والتي شهدت إنتاج (٦١) مليونا و(٤٨٦) ألفا و(٣٠٠) برميل وفق ما أشارت إليه الإحصائيات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

كما أشارت الإحصائيات إلى أن المنتجات شملت وقود السيارات بنوعيه العادي (٩٠) والممتاز (٩٥) .. وبلغ إنتاج وقود السيارات العادي مليونا و(٦٣١) ألفا و(٥٠٠) برميل بانخفاض بلغت نسبته (٨ر٤٠ بالمائة) مقارنة مع نفس الفترة من ٢٠١٤م التي شهدت إنتاج مليونين و(٧٥٥) ألفا و(٨٠٠) برميل من وقود السيارات العادي.

وبلغ إنتاج وقود سيارات ممتاز (١٧) مليونا و(٣٧) ألفا و(٥٠٠) برميل بنسبة زيادة قدرها (٥ر٥ بالمائة) عن نفس الفترة من العام ٢٠١٤م والتي شهدت إنتاج (١٦) مليونا و(١٥٥) ألف برميل.

وتشير الاحصائيات فيما يتعلق بانتاج وقود الطائرات ان انتاجه بلغ (٣) ملايين و(٧٠٥) آلاف و(٢٠٠) برميل بارتفاع نسبته (٦ر٣ بالمائة) عن نهاية سبتمبر ٢٠١٤م حيث كان الإنتاج (٣) ملايين و(٥٧٦) ألفا و(٥٠٠) برميل.

وارتفع إنتاج زيت الغاز (الديزل) بنسبة (٧ر١٥) ليبلغ بنهاية سبتمبر الماضي (١٦) مليونا و(٢٣٣) ألفا و(٥٠٠) برميل مقارنة مع (١٤) مليونا و(٢٩) ألفا و(٩٠٠) برميل تم إنتاجها بنهاية سبتمبر ٢٠١٤م فيما انخفض إنتاج زيت الوقود بـ (٤ بالمائة) ليبلغ الإنتاج مليونا و(٧٧١) ألف برميل مقارنة مع مليون و(٨٤٥) ألفا و(٤٠٠) برميل بنهاية سبتمبر ٢٠١٤م.

وتوضح الإحصائيات أن إنتاج غاز البترول المسال بنهاية سبتمبر الماضي بلغ مليونين و(٦٧١) ألفا و(٤٠٠) برميل بنسبة انخفاض قدرها (٥ بالمائة) عن نفس الفترة من العام ٢٠١٤م والتي بلغ الإنتاج خلالها مليونين و(٨١١) ألفا و(١٠٠) برميل.

وانخفض إنتاج مخلفات التصفية بـ (٣ر٤ بالمائة) ليسجل نهاية سبتمبر الماضي (١٤) مليونا و(٣٣٣) ألفا و(١٠٠) برميل مقارنة مع (١٤) مليونا و(٨٣٢) ألفا و(٧٠٠) برميل في نفس الفترة من ٢٠١٤م.

وبلغ إنتاج البروبلين مليونا و(٩٤٦) ألفا و(٤٠٠) برميل بارتفاع قدره (١ بالمائة) عن نفس الفترة من ٢٠١٤ حيث بلغت الكمية مليونا و(٩٢٦) ألفا و(٨٠٠) برميل.

كما بلغ إنتاج النافثا مليونين و(٨٣٠) ألف برميل بارتفاع قدره (٦ر٥) عن نفس الفترة من ٢٠١٤ التي بلغ الإنتاج فيها مليونين و(٦٥٨) ألفا و(٢٠٠) برميل.

وانخفض انتاج المنتجات الأخرى ووقود واستخدامات المصفاة بـ (١ر٥ بالمائة) ليسجل (٦١٣) ألفا و(٣٠٠) برميل مقارنة بـ (٨٩٤) ألفا و(٩٠٠) برميل خلال نفس الفترة من العام ٢٠١٤.

وفي قطاع الغاز يعد مشروع الغاز الطبيعي المسال بولاية صور بمحافظة جنوب الشرقية في سلطنة عُمان من بين أهم روافد الاقتصاد الوطني ويعتبر ثاني أكبر دخل للبلاد بعد النفط إذ تساهم الشركة العُمانية للغاز الطبيعي بنسبة تتراوح ما بين ١٢ و ١٥ في المئة في الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة.

ووفقا للإحصاءات الوطنية لقطاع التعدين فإن البيانات الأولية تشير إلى أن القطاع حقق نموا جيداً خلال الأعوام الثلاثة الماضية حيث بلغ مساهمة التعدين واستغلال المحاجر في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ٧ر٩١ مليون ريال عماني في عام ٢٠١٠ لترتفع في عام ٢٠١٢ الى ١٠١ر٤مليون ريال عماني بمعدل نمو سنوي بلغ ٢ر٥بالمائة .

وتلقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهتماماً لا يقل عن الاهتمام الموجه تجاه المشروعات الكبرى في سلطنة عمان فقد بلغ عدد المؤسسات التي تصنف ضمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة حوالي ١٥٠ الف منشأة وبما يشكل ٩٥٪ من إجمالي الصناعات المختلفة .

وفي مجال التجارة فقد عملت وزارة التجارة والصناعة العمانية على دعم ومساندة القطاع الخاص وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني والناتج المحلي الإجمالي فقد سعت السلطنة للدخول في اتفاقيات ثنائية تتيح التبادل التجاري مع العديد من دول العالم وتشجيع الاستثمار المتبادل ، كما أن اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وعضوية السلطنة في منظمة التجارة العالمية والاتحاد الجمركي الخليجي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أسهمت في زيادة حجم التبادل التجاري مع دول العالم المختلفة ، وسجل إجمالي قيمة الصادرات السلعية للسلطنة بأنواعها النفطية وغير النفطية والسلع معادة التصدير بنهاية النصف الأول من عام٢٠١٤م انخفاضاً بنسبة ٩,٦ ٪ مقارنة بنهاية الفترة المماثلة من العام السابق، حيث بلغ قرابة ١٠ مليارات ريال عماني مقارنة مع نحو١١ مليار ريال عماني والمسجل بنهاية يونيو ٢٠١٣.

وفي مجال الصرف للريال العماني ارتفع مؤشر سعر الصرف الفعلي للريال العماني بنهاية شهر سبتمبر ٢٠١٥ بنسبة (٨ر٣ بالمائة) مسجلا (٥ر١٠٤) نقاطا مقارنة ب (٥ر٩٦) نقاط في نفس الفترة من العام ٢٠١٤ الأمر الذي يشير إلى ارتفاع القوة الشرائية للريال العماني.

وأشارت البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى ارتفاع جملة النقد المصدر (المتداول) بنهاية سبتمبر إلى مليار و(٦٦٥) مليون ريال عماني وبنسبة (٨ر٣ بالمائة) مقارنة بنفس الفترة من العام ٢٠١٤ التي شهدت نقدا مصدرا بمليار و(٥٣٧) مليونا و(٨٠٠) ألف ريال عماني.

كما ارتفعت السيولة المحلية في نهاية سبتمبر ٢٠١٥م بنسبة (٥ر١٢) مسجلة (١٤) مليارا و(٦١٨) مليونا و(٣٠٠) ألف ريال عماني مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي التي شهدت سيولة محلية بـ (١٢) مليارا و(٩٩٥) مليونا و(٤٠٠) ألف ريال عماني.

وتوضح البيانات أن إجمالي الأصول الأجنبية بالبنك المركزي العماني بلغ (٦) مليارات و(٦٢٥) مليونا و(٦٠٠) ألف ريال عماني في انخفاض نسبته (٨ر٤ بالمائة) عن نفس الفترة من العام ٢٠١٤ التي بلغت فيها الأصول الأجنبية (٦) مليارات و(٩٥٨) مليونا و(٦٠٠) ألف ريال عماني.

وتشير البيانات الى أن ودائع القطاع الخاص في البنوك التجارية بلغت بنهاية سبتمبر ٢٠١٥م (١١) مليارا و(٩٠ٍ) مليونا و(٤٠٠) ألف ريال عماني محققة ارتفاعاً نسبته (٢ر٧ بالمائة) عن نفس الفترة من العام ٢٠١٤ التي شهدت ودائع للقطاع الخاص بـ (١٠) مليارات و(٨١٥) مليون ريال عماني.

كذلك ارتفع إجمالي القروض بالبنوك التجارية مع نهاية سبتمبر ٢٠١٥م بنسبة (٦ر١٠ بالمائة) ليبلغ (١٨) مليارا و(٨) ملايين و(٦٠٠) الف ريال عماني مقارنة مع (١٦) مليارا و(٢٨٢) مليونا و(٧٠٠) ألف ريال عماني خلال نفس الفترة من العام الماضي فيما انخفض متوسط سعر الفائدة على اجمالي القروض بـ (١ر٦) حيث سجل في نهاية سبتمبر ما نسبته (٤ر٤٦ بالمائة) مقارنة مع (٧٨٥ر٤ بالمائة) خلال نفس الفترة من العام ٢٠١٤م.

وزاد رصيد استثمارات البنوك التجارية في مختلف الأوراق المالية (محلية وأجنبية) بنسبةتقارب ٢٠٪ ليصل إلى حوالي / ٣ /مليار ريال عماني في نهاية أغسطس ٢٠١٤، وبلغ صافي ربح البنوك التجارية (من العمليات الداخلية) ٣٠٩ مليون ريال عماني في عام ٢٠١٣م مقارنة ٢٤٧,٧ مليون ريال عماني في ٢٠١٠م .

جسور تواصل علمي وثقافي بين المملكة واليابان

الرياض – واس

إيماناً من حكومتي المملكة العربية السعودية واليابان بتنمية الإنسان الذي هو محور التنمية سواء في الداخل أو على مستوى التطور الحضاري والعلمي والثقافي تأتي العلاقات الثنائية والتعاون في المجال الثقافي لتعكس الروابط التاريخية بينهما .

وهذا ما أكده خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود " حفظه الله " خلال زيارته لليابان عندما كان ولياً للعهد حيث أكد أن تجربة اليابان مثيرة للإعجاب ومسيرتها ملهمة للدول في سعيها للتنمية والتقدم .

ومن هذا المنطلق فالمملكة واليابان تربطهما عدة اتفاقيات تهدف إلى تعزيز التواصل الثقافي والعلمي من أبرزها مذكرة تعاون بين وزارة التعليم في المملكة ووزارة التعليم والعلوم والثقافة والرياضة والتكنولوجيا اليابانية عام ٢٠١٠م التي كانت بدورها من محفزات التبادل العلمي والمعرفي بين البلدين حيث تهدف إلى دعم العلاقات العلمية والتعليمية وتشجيعها بين الجامعات والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث العلمي في كلا البلدين .

كما نصت على تشجيع الطرفين على تبادل أعضاء هيئة التدريس والباحثين وتدريب العاملين والكوادر البشرية في مؤسسات التعليم العالي في البلدين إضافة إلى تبادل المعلومات والدراسات الجامعية والمؤهلات الأخرى والمشاركة في اللقاءات والندوات وورش العمل العلمية والتعليمية التي تقام في البلدين .

كما وقعت جامعة سلمان بن عبدالعزيز وجامعة كيوتو اليابانية اتفاقية في استزراع النباتات الطبية العطرية .

وكذلك اتفاقية بين جامعة الملك فيصل وجامعة كانازاوا اليابانية تضمنت التعاون في مجالات التعليم والبحث العلمي والتدريب وتنظيم اللقاءات العلمية وتبادل المعلومات والتبادل الطلابي .

كما وقعت الهيئة العامة للسياحة والآثار اتفاقية تعاون مشترك مع جامعة كانازاوا اليابانية للتنقيب عن الآثار في عدد من المواقع الأثرية التي تعود إلى العصور الحجرية في المملكة .

فيما وقعت جامعة الباحة ومعهد أوساكا للتقنية اليابانية اتفاقية تعاون في مجال الهندسة في تخصصات الهندسة المدنية والبيئية وتشمل تبادل البحوث والأبحاث المشتركة وتبادل أعضاء هيئة التدريس والطلاب والتعاون في تطوير الخطط الدراسية وصولاً إلى الاعتماد الأكاديمي في هذه البرامج .

كما شاركت المملكة في عدة فعاليات ثقافية من أهمها معرض طوكيو الدولي للكتاب الذي تشارك فيه بشكل سنوي منذ مشاركتها عام ٢٠١٠م كضيف شرف للمعرض في دورته السابعة عشرة.

ومشاركة المملكة المتميزة تجلت في العديد من الأنشطة والفعاليات المصاحبة للمعرض من ندوات ومحاضرات وأنشطة داخل الجناح الذي تميز من عدة نواحي منها الموقع والتصميم واختيار المعروضات من معروضات سعودية تقليدية ومختلف أنواع الكتب.

من جانب آخر يدرس في اليابان حالياً خمس مئة طالب وطالبة سعوديين ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي وتشرف الملحقية الثقافية على المسيرة الدراسية لهؤلاء المبتعثين حيث تقوم على متابعة معاملات الطلبة والإجابة على استفساراتهم والتنسيق مع معاهد اللغة لمناقشة معيار وضوابط تقييم الطلاب والتنسيق مع الجامعات من أجل دعم عدد من الطلاب لاختيار الجامعات لمرحلة البكالوريوس ومرحلة الدراسات العليا .

وكذلك القيام بتنظيم عدد من المحاضرات التعليمية عن مهارات اختبارات المقابلة الشخصية المدرجة كشرط أساسي ضمن شروط القبول بالجامعات وكيفية اجتيازها وكذلك تنظيم زيارات علمية للطلاب إلى عدد من الجامعات اليابانية بهدف الاطلاع على برامجها الأكاديمية والبحثية من خلال مشاهدة التجارب في المعامل والحوار مع أساتذة هذه الجامعات ومنها جامعة طوكيو للتكنولوجيا وجامعة توكاي التي تعد أول جامعة تسعى إلى راحة الطلاب المسلمين وخاصة الطلبة السعوديين حيث وفرت لهم مصليات للطلبة والطالبات داخل حرم الجامعة وكذلك جهزت مطعما خاصا للأكل الحلال .

كما تنظم الملحقية الثقافية السعودية يوم المهنة بمشاركة العديد من الشركة اليابانية التي سعت إلى استقطاب أكبر عدد من الخريجين السعوديين للعمل في فروع الشركات في المملكة .

ويشهد يوم المهنة حضوراً كبيراً من وسائل الإعلام اليابانية التلفازية والإذاعية والصحف الكبرى إضافة إلى وكالتي الأنباء ، حيث نشرت الصحف تقريرا عن نجاح الشركات اليابانية في استقطاب ما يقارب من ٥٠ ٪ من الخريجين السعوديين من الجامعات اليابانية في الأعوام الماضية والذين درس معظمهم تخصصات علمية وتقنية.

وانطلاقاً من حرص المملكة على إطلاع الشعب الياباني الصديق على ما لدى المملكة من مخزون حضاري وعلمي وثقافي وتعزيز الحوار السعودي الياباني نظمت الملحقية الثقافية السعودية في اليابان الأسبوع العلمي الثقافي في مدينة أوساكا التي تعد ثاني أكبر مدن اليابان ، حيث اشتملت فعاليات الأسبوع على ندوات ومعارض في أربع جامعات ومراكز ثقافية وحكومية يابانية مما يكفل لها وصولا أكبر لمختلف شرائح المجمع الياباني .

وخلال هذا الأسبوع تم افتتاح معرض صور " مسيرة العلاقات الثنائية ابتداءً من عام ١٩٠٩م عندما زار أول حاج ياباني المملكة واسمه (عمر ياماوكاتارو) ووثق زيارته في كتابه (ياباني في مكة) التي التقى خلالها بالملك عبدالعزيز آل سعود "رحمه الله" .

وأقيمت على هامش الأسبوع عدة ندوات منها ندوة تحديات التنمية البشرية في المملكة واليابان وندوة آليات تطوير التعاون السعودي الياباني في مجال البيئة والطاقة المتجددة وندوة تدريس اللغة العربية في اليابان : الواقع والمستقبل.

وللإعلام دور في تعزيز الحوار الثقافي السعودي الياباني والنظرة المستقبلية للشراكة السعودية اليابانية وإسهامات التنمية الاجتماعية للمرأة السعودية واليابان .

وفي إطار ما تقوم به المملكة من سعي معرفي لتقديم الثقافة العربية والحضارة الإسلامية جاء إنشاء المعهد العربي الإسلامي في طوكيو عام ١٩٨٢م ، الذي بواسطته دخل تعليم العربية في اليابان يمثل صورة من صور كثيرة لما تقدمه المملكة من خدمة لهذه اللغة وثقافتها في اليابان . فالمعهد العربي الإسلامي في طوكيو يعد أنموذجا حيا لما تقدمه المملكة من خدمات ثقافية وتعليمية ليس للشعوب الإنسانية فحسب وإنما لشعوب العالم قاطبة من أجل إقامة جسور التواصل القائم على حوار المعرفة والتفاهم للوصول إلى تحقيق التفاهم والتعاون على الخير والسلام .

وفي ظل الدعم السخي الكريم والرعاية المستمرة من حكومة المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود يواصل المعهد رسالته العلمية والثقافية والحضارية تجاه تعزيز التواصل والتعاون بين البلدين الصديقين وخدمة العلاقات فيما بينهما ، ويلقى المعهد بحمد الله إقبالاً منقطع النظير من اليابانيين للاستفادة من خدماته التعليمية كما يلقى إقبالا من الجاليات الإسلامية وهذا يدل على نجاح المعهد في تأدية رسالته .

وإلى جانب نشاط المعهد التعليمي وهو أمر بالغ الأهمية في دعم العلاقات الثقافية بين اليابان والمملكة يقوم بأنشطة وأعمال علمية متعددة تمثل الآفاق الواسعة التي يتحرك في إطارها المعهد وتدعم العلاقات الثقافية بين البلدين.